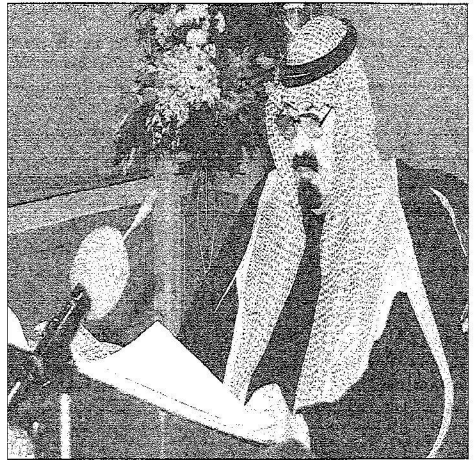


رغم التراجع الحاد في أسعار النفط.. أعلنها خادم الحرمين الشريفين خلال ترؤسه مجلس الوزراء أمس:

غير واضحة تصوير

الإعلان عن أعلى موازنة في تاريخ المملكة بقيمة 475 مليار ريال



خادم الحرمين الشريفين أثناء إعلان الموازنة في جلسة مجلس الوزراء في روضة خريم أمس

◆ إيرادات لا يخفى في 2008 تجاوزت التريلين ريال

◆ توقعات يبلوغ الناتج الإجمالي 1,8 ترليون في 2008م

روضة خريم - الرياض - وأس

أقر مجلس الوزراء، في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حسبقفه الله - أمس الاثنين الرابع والعشرين من شهر ذي الحجة 1429هـ الموافق للخميس والعشرين من شهر ديسمبر للعام 2008م في روضة خريم بمنطقة الرياض، الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد 1430-1431هـ.

وأبلغ معالي وزير الثقافة والإعلام، الأستاذ إياد بن أمين مدني وكالة الأنباء السعودية في بيانه عقب الجلسة (أن المجلس تدارس - بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين - في هذه الجلسة التي بدأت بايات من القرآن الكريم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1430-1431هـ وأقرها).

إثر ذلك وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - كلمة لإخوته وأبنائه المواطنين أعلن فيها الميزانية، فيما يلي نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

إخواننا المواطنين، أخواتنا المواطنات، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
يحمد الله وتوفيقه، يسرنا أن نعلن ميزانية العام المالي الجديد 1430-1431هـ التي يبلغ حجمها (475) مليار ريال بزيادة مقدارها (65) مليار ريال عن ميزانية العام المالي الحالي.
إن الميزانية الجديدة، وبالرغم من الانخفاض الحاد في أسعار البترول خلال إعدادها، ستكون - بمشيئة الله تعالى - تعزيزاً لبرامج التنمية التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني وزيادة الفقة به

وتوفير الفرص الوظيفية للمواطنين والمواطنات. فقد وجهنا باعتماد برامج ومشاريع جديدة تزيد تكاليفها الإجمالية عن (225) مليار ريال بزيادة نسبتها (86) بالمئة عما تم اعتماده بالميزانية الحالية، وتبلغ (ثلاثة) أضعاف ما تم اعتماده في بداية خطة التنمية الشاملة التي بدأت قبل أربع سنوات.

ففي قطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة والعلوم والتقنية، والبحث العلمي، وبرامج الابتعاث الخارجي بلغ ما تم تخصيصه لهذا القطاع حوالي (122) مليار ريال. ويمثل أكثر من ربع اعتمادات الميزانية الجديدة واستكمالاً للاستثمار في البنية الأساسية لهذا القطاع تم اعتماد مشاريع جديدة لتوفير البيئة المناسبة للتعليم وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة ومن أبرزها تنفيذ مشروع جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية وفروعها.

وفي قطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية تم تخصيص ما يقارب (52) مليار ريال لزيادة القدرة الاستيعابية للمستشفيات، ورفع مستوى الرعاية الصحية الأولية، كما شملت الميزانية مواصلة دعم برامج معالجة الفقر، بالإضافة إلى الاهتمام بشؤون الشباب والرياضة.

وبلغ ما خصص للإنفاق على قطاعات المياه والخدمات البلدية والزراعة والصناعة والتجهيزات الأساسية ما يقارب (49) مليار ريال.

وفي إطار الاهتمام بهذه القطاعات تضمنت الميزانية مشاريع جديدة للبلديات وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة، وتعزيز مصادر المياه، وخدمات الصرف الصحي، وحماية

البيئة، وسلامة الغذاء والدواء. وفي قطاع النقل والاتصالات وصلت مخصصاته لهذا العام إلى (19) مليار ريال.

فقد تم اعتماد مبالغ لتنفيذ طرق جديدة وإكمال وإصلاح العديد من الطرق القائمة، وتمثل تلك المبالغ أعلى ما تم اعتماده حتى الآن للطرق، كما شمل هذا القطاع مشاريع جديدة للمواثيق والطرقات.

ونرغب إلى جميع المسؤولين الحرص على متابعة تنفيذ المشاريع التي تضمنتها الميزانية لإنجازها وفقاً للمدد المحددة لها، بهدف توفير الخدمات التي يحتاجها المواطن، ولدفع عجلة التنمية الشاملة.

وفي الختام، تحمد الله أن مكثنا من تسخير موارد هذه البلاد وطاقاتها للوصول ببلادنا العزيزة إلى ما وصلت إليه من الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لأبناء وطننا الغاليين عظيم، وتحقيق الرخاء والتنمية ونسأله - جلّت قدرته - أن يديم على الجميع نعمه، وأن ينفع الوطن والمواطن بهذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

وقال وزير الثقافة والإعلام إن معالي وزير المالية وبتوجيه كريم قدم عرضاً موجزاً لمشروع الميزانية الجديدة للدولة واستعرض الأوضاع الاقتصادية العالمية وتطوراتها وتطورات الاقتصاد الوطني والنتائج المالية للعام الحالي 1428هـ - 1429هـ والملاح الرئيسة للميزانية الجديدة حيث جاء فيها:

من المتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي هذا العام 1428-1429 (2008م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (1,753,500,000,000) الغسما وسيبعثه وثلاثة وخمسين ملياراً

تعزيز العوارض البشرية ببرامج تنموية تكلفتها 122 مليار ريال

وخمسة مليون ريال بالأسعار الجارية محققاً بذلك نمواً نسبته (22) بالمئة مقارنةً بنسبة (7,6) بالمئة للعام السابق. وإن يحقق القطاع البترولي نمواً نسبته (34,9) بالمئة بالأسعار الجارية. كما يتوقع أن يحقق القطاع الخاص نمواً نسبته (8) بالمئة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (4,2) بالمئة، حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (3) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (4,3) بالمئة وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكتوة له نمواً إيجابياً، إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (5,3) بالمئة، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (11,4) بالمئة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (6,3) بالمئة، وفي نشاط التشييد والبناء (4,1) بالمئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (4,2) بالمئة، وفي نشاط خدمات المال والتمويل والعقارات (2,2) بالمئة.

وقد كان للإجراءات والقرارات التي استتمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثر فعال في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي (46) بالمئة كنسبة من الناتج المحلي - عدا رسوم الاستيراد - بالأسعار الثابتة، وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشاط الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشهدان نمواً مستمراً وجيداً منذ عدة سنوات.

وبين وزير المالية في حديثه عن المستوى العام للأسعار أن الرقم القياسي

لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار أظهر ارتفاعاً خلال عام 1428-1429هـ (2008م) نسبته (9,2) بالمئة عما كان عليه في عام 1427-1428هـ (2007م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (3,6) بالمئة في عمام 1428-1429هـ (2008م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق.

وقال وزير المالية فيما يتعلق بالدين العام: إن التوقعات الأولية تشير إلى أن صافي حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي الحالي 1428-1429 (2008م) إلى (237,000,000,000) مئتين وثلاثة وثلاثين ألف مليون ريال لتقلص نسبته إلى حوالي (18,5) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام المالي الحالي مقارنةً بـ (18,7) بالمئة في نهاية العام المالي الماضي 1427-1428هـ (2007م).

وبين أن التقديرات الأولية مؤسسية التقد العربي السعودي تشير إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (820,200,000,000) ثمانمائة وعشرون ألفاً ومئتا مليون ريال بزيادة نسبتها (45,8) بالمئة عن العام السابق.

أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيستوقع أن يحقق فائضاً مقداره (564,800,000,000) خمسمائة وأربعة وستون ألفاً وثمانمائة مليون ريال في العام المالي 1428-1429هـ (2008م) مقارنةً بفائض مقداره

354,800,000,000) ثلاث مئة وأربعة وخمسون ألفاً وثلاثمائة مليون ريال للعام 1427-1428هـ (2007م) بإرتفاع نسبته (59,4) بالمئة.

وأوضح وزير المالية أن توجيهاً خادماً الحرمين الشريفين صدرت بأن تتضمن الميزانية اعتمادات ومشروعات جديدة تزيد عما اعتمد بالميزانية الحالية، وتم التركيز على المشاريع التنموية التي ستؤدي - بشيئة الله - إلى توفير الفرص الوظيفية للمواطنين والمواطنات، كما روعي عند إعداد الميزانية استئثار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن بشكل مباشر مثل الخدمات الصحية، والتعليمية والاجتماعية، والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي من خلال خطة العلوم والتقنية، ومشروعات الجبهة الأساسية، حيث اشتملت على مشاريع تنموية جديدة بجمع مناطق الملحة.

وبين وزير الثقافة والإعلام في بيانه أن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - توجه بالحمد والثناء لله سبحانه على ما أتعم به على هذه البلاد من نعم لا تعد ولا تحصى والشكر له سبحانه به من السراء والضرار - كما حدث - حفظه الله - الجميع على شكر الله جل وعلا على ما أفاض به على هذه البلاد وخصها به من النعم ووجهه - رعاه الله - كل مسؤول أن يراعي الله في كل الأوقات ويعمل على خدمة دينه ووطنه مستشعراً عظم الأمانة التي حمل أياها.

وأضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس وافق في جلسة الأسس على تغيير اسم جمعية الهلال الأحمر السعودي إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي.

